محليات

اجتماع لتجار وصناعيي النسيج في حلب بعد توقف عشرات المعامل عن العمل

محمود الصالح

كشف أمين سر غرفة صناعة حلب خلدون سكر عن تضرر أكثر من ١٥٠ ألف عائلة في مدينة حلب يعمل معيلوها في قطاع النسيج نتيجة الإجراءات الحكومية والقرار الذي يسمح باستيراد الأقمشة على الرغم أنها منتجة محلياً.

وأكد سكر في تصريح خاص لـ«الوطن» عقب الاجتماع الذي عقد في حلب بين غرفتي التجارة والصناعة وضع ورقة مقترحات مشتركة لإنهاء هذه المشكلة التي أدت إلى صدمة كبيرة في القطاع الصناعي في حلب.

وأوضح سكر أن هناك أكثر من ٥٥٦٧ معمل نسيج إضافة إلى ٥٠٠٠ معمل ألبسة جاهزة في محافظة حلب جميعها تضررت من خلال هذا القرار مما يهدد مصير أكثر من ربع مليون عائلة في قطاع النسيج والألبسة.

وأكد سكر باسم صناعيي حلب أن عشرات معامل النسيج في حلب قد توقفت عن العمل والإنتاج خلال الفترة الماضية في مختلف المناطق الصناعية بالإضافة لعزوف عدد كبير من أصحاب المعامل الأخرى عن متابعة إصلاحها وتأهيلها لمعاودة العمل والإنتاج وذلك على خلفية التداعيات السلبية للقرار المتخذ مؤخراً والذي اعتبر الأقمشة من مدخلات الإنتاج إضافة إلى ارتفاع الغزول القطنية في القطاع العام المنتجة محليا وخلال الاجتماع الذي عقد في غرفة صناعة حلب نقل سكر لـ«الوطن» ما تم خلال الاجتماع الذي أكد خلاله ممثلو الفعاليات الاقتصادية أن ضرراً بالغاً قد لحق بالصناعة النسيجية الوطنية بشقيها العام والخاص وبمختلف الأنشطة التجارية المرتبطة بها نتيجة ذلك.

وطالب الصناعيون والتجار بعدة مطالب وقدموا مجموعة من المقترحات لتلافي الآثار السلبية بإلغاء قرار اعتبار أقمشة الحرامات والسجاد والستائر والمفروشات والأقمشة التي تنتج محلياً كمواد أولية ومدخلات إنتاج ضمن أحكام المرسوم ١٧٢ واعتماد الأسعار الاسترشادية للخيوط والأقمشة وفق ما هو معمول به في الدول المجاورة وتخفيض أسعار الخيوط القطنية المنتجة من القطاع العام بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية، ومنع دخول واستيراد الخيوط والأقمشة من المعابر المحدثة والمعابر الحدودية البرية بحيث ينحصر دخولها عبر المرافئ السورية وحصر استيرادها من بلد المنشأ لضبط العمل ومنع التلاعب ودعم صناعيي الألبسة عبر منحهم عائدات تصدير نسبتها ١٨ بالمائة من حجم الصادرات للأسعار الاسترشادية بعد دخول قيمتها إلى المصارف السورية لتشجيع الصناعيين على التصدير وتسهيل إجراءات الإدخال المؤقت الخاص بالأقمشة لصناعيي الألبسة وإعادة تصديرها مباشرة للحد من استيراد الأقمشة ودعا الصناعيون والتجار لتحرك عاجل يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح ويسهم في إعادة الألق للصناعة الوطنية وخاصة النسيجية منها.

ترجمان أمام نواب «الشعب»: نحاول أن يكون الإعلام هو السلطة الرابعة بالفعل

مشروع القانون الجديد للأطباء البيطريين تحت قبة مجلس الشعب

هناء غانم

ناقش مجلس الشعب أمس تقرير لجنة الزراعة والموارد المائية حول مشروع القانون الجديد الخاص بتنظيم مهنة الأطباء البيطريين، حيث شرح النائب ونقيب الأطباء البيطريين سمير إسماعيل ورئيس لجنة الزراعة والموارد المائية جمال رابعة الأسباب الموجبة لمشروع القانون التي نصت على أنه بعد صدور القانون رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته المتضمن إحداث نقابة الأطباء البيطريين، تبين للنقابة خلال مدة تطبيق القانون المذكور وتعديلاته والقرارات المنفذة له وجود بعض الثغرات الواجب تلافيها بما يتوافق مع واقع الحال وبما يساعد على تطوير عمل النقابة ومهنة الأطباء البيطريين.

وبناء على مقترحات أعضاء المؤتمرات العامة السنوية وفروع النقابة في المحافظات المتضمنة إجراء تعديلات على مواد القانون اقتضى الأمر إعداد مشروع الصك التشريعي القاضي بإصدار قانون جديد لمهنة الطب البيطري وإلغاء القديم.

من جانبه أكد وزير الزّراعة والإصلاح الزّراعي أحمد القادري أهمية إقرار هذا القانون لما فيه من أهمية في تنظيم مهنة الأطباء البيطريين بما يتناسب مع تطور القوانين وتلافياً للثغرات التي وجدت في القانون رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٢.

ويتألف مشروع القانون من ٧٩ مادة بحث المجلس خلال جلسته عدداً منها، وتنوعت المداخلات والمناقشات في بحث مهام مهنة الأطباء البيطريين.

ومن مواد هذا القانون التي بحثت المادة الثانية الفقرة الثامنة التي تؤكد على رفع مستوى الأطباء البيطريين المعنوي والمادي، والدفاع عن حقوقهم المتعلقة بمزاولة المهنة، والسعي لمنحهم التعويضات التي يستحقونها وفق القوانين والأنظمة النافذة، وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لهم بما يضمن استفادتهم من معاش التقاعد، والعجز وصندوق نهاية الخدمة، وتعويض الوفاة وتقديم المساعدة في حال المرض، والحوادث الطارئة، وإنشاء الأندية والجمعيات السكنية والتعاونية وصناديق الضمان.

إلى ذلك بحثت لجنه الإعلام والصحافة والنشر في مجلس الشعب مع وزير الإعلام رامز ترجمان ومديري المؤسسات الإعلامية أمس واقع الإعلام السوري العام والخاص من كل الاختصاصات المرئية والمسموعة والمقروءة لجهة الارتقاء بالخطاب الإعلامي وتطويره لتقديم نموذج إعلامي جذاب ليكون أقرب إلى طموحات وتطلعات المواطنين على جميع الصعد الخدمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

من جانبه قال وزير الإعلام: «إننا نحاول أن يكون الإعلام هو السلطة الرابعة بالفعل» مشدداً على أهمية أن «نتعامل بموضوعيه مع نشر ما يحدث في سورية في وسائل الإعلام الدولية».

وأشار إلى أن «هدفنا الأساسي هو المواطن.. ولكن كان هناك عدم الثقة بين المواطن والإعلام إلا أنه في الوقت الحالي استطعنا ردم هذه الهوة حيث استطاع الإعلام الصمود وإعادة التوازن للمعادلة الإعلامية وأصبحنا المصدر الأساسي للخبر».

بعض مديري المؤسسات الإعلامية أكدوا الحاجة إلى مزيد من الدعم المالي للتطوير لافتين إلى «أننا نملك كل الخبرات التي تعمل على مدار الساعة بخطى حثيثة لتسليط الضوء على كل مواقع الخطأ بغية الوصول إلى الحلول للعديد من القضايا التي تهم واقع المواطن».

بدورهم تحدث نواب في مجلس الشعب عن هواجسهم ومشكلاتهم مع طريق التعاطي في نقل الخبر بمسؤولية وطنية مؤكدين أن هناك طروحات غنية وشفافة تركز على العمل والمواطن.

وتحدث رئيس تحرير جريدة تشرين محمد البيرق عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة مؤكداً أنه لا توجد لا سقوف ولا خطوط حمراء لكن ما نختلف عليه هو المهنية.

بدوره أكد مدير عام مؤسسة الوحدة خالد مجر أنه «لا يجوز التعامل معنا من منطق الربح والخسارة ويجب تحديد هل نحن مؤسسات اقتصادية أم إعلام وطني؟ لأن هدفنا في المؤسسة العمل بوطنية وليس الإنتاجية».

كما طالب نواب أن تكون جلسات مجلس الشعب على شاشات التلفاز مشيرين إلى أن مسألة العمالة الفائضة في بعض الوسائل الإعلامية أساءت للإعلام، كما تطرق البعض للقول إن هناك بعض المديرين على رأس عملهم لا يستحقون مناصبهم.

وختم رئيس اللجنة الياس مراد أن ما أنجز كثير وما هو مطلوب أكثر «ونعمل معاً على تذليل كل العوامل الموضوعية والعقبات التي تعيق حل بعض القضايا وصولا إلى إعلام قوي ومهني بامتياز».

> البيرق: لا خطوط حمراء وما نختلف عليه هو «المهنية»

> نواب: مديرون على رأس عملهم لا يستحقون مناصبهم

سنتان ونصف على وضع حجر الأساس

أرض المشفى الحكومي مقلب لتجميع ونقل القمامة

الوطن

سنوات مضت على تخصيص أرض في منطقة القريات بجرمانا كمشفى حكومي للبلدة التي ناهز عدد قاطنيها الفعلي المليون نسمة، وسنتان مضتا منذ وضع حجر الأساس للمشفى الحكومي من الحكومة السابقة وحتى تاريخه فإن الجديد في أرض المشروع هو تحويلها إلى مقلب لتجميع نفايات البلدة إلى المكب الرئيسي في دير الحجر.

وبين رئيس المجلس المحلي لبلدة جرمانا نزيه شرف الدين أن تحويل الأرض إلى مقلب جرى بعد أن استلمت البلدية قلابين وتركس مما ساعدها في سرعة نقل النفايات من البلدة إلى المكب الرئيسي وبوقت محدد ودون الإبقاء على أي نفايات في المقلب بعد انتهاء عمليات النقل علما أن النقل يكون مباشراً حتى لا يؤثر على الجوار.

وأكد شرف الدين على حاجة المدينة الماسة للمشفى الحكومي الذي سيخدم عند وضعه بالخدمة شريحة واسعة من سكان البلدة الذين ناهز عددهم المليون، وبين شرف الدين أن مشروع بناء المشفى مدرج على خطة وزارة الأشغال العامة والإسكان وأنه وفقاً لمعلوماته تم التعاقد عليه بين وزارة الأشغال العامة والإسكان وبين مؤسسة الإنشاءات العسكرية لبناء المشفى وإنشائه وتجهيزه ميكانيكياً وكهربائياً.

وأكد شرف الدين وفقا لمعلوماته أن المشروع لم ينل تصديق اللجنة الاقتصادية في العام الماضي، وأحيل قبل أيام من وزارة الإشغال العامة والإسكان إلى اللجنة الاقتصادية بانتظار قرارها بالتصديق أو عدمه.

٥٠ بالمئة عادوا لصيدلياتهم بعدما أغلقوها نتيجة الأزمة.. و٨٠٠ صيدلية متضررة في حلب

الحسن لـ«الوطن»: الحكومة أمهلت الصيادلة الذين أغلقوا صيدلياتهم ٦ أشهر لفتحها قبل إلغاء الترخيص

محمد منار حميجو

أعلن نقيب صيادلة سورية محمود الحسن عن موافقة الوزارة حول إعطاء مهلة للصيادلة الذين أغلقوا صيدلياتهم نتيجة الظروف الراهنة ستة أشهر للعودة إليها قبل إلغاء الترخيص في المناطق الآمنة، موضحا أن الترخيص يلغى لمجرد أن الصيدلي أغلق صيدليته.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الحسن أن هذا القرار سيكون له فائدة كبيرة للصيادلة وخصوصا في حلب، كاشفاً أن عدد الصيدليات المدمرة بلغت ٨٠٠ في المحافظة.

وأشار حسن إلى أن نحو ٥٠ بالمئة من الصيادلة الذين تضررت صيدلياتهم عادوا إليها، مؤكدا أن النقابة صرفت نحو ٧٢ مليون ليرة لمساعدة الصيادلة المتضررين نتيجة الظروف الراهنة.

وبين الحسن أن الحكومة تعمل على تعويض الصيادلة كاشفا أنه تم مراسلتها في هذا الخصوص ولا سيما أنه من حق الصيادلة تعويضهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي عاشوها.

وأضاف الحسن: إن النقابة لا تعوض فقط الصيادلة بل هي تعمل على تعويض المتضررين بشكل عام، لافتاً إلى أن النقابة تحاول دعمهم من جهة صندوق الدعم الاجتماعي.

وفيما يتعلق براتب الصيدلي التقاعدي أكد الحسن أنه ارتفع خلال الأزمة ثلاث مرات ليصل إلى ٢٥ ألف ليرة، معتبرا أن هذا مبلغ جيد مقارنة مع النقابات الأخرى.

وأعلن الحسن أن النقابات طالبت بمشاريع استثمارية لخزينة التقاعد من دون أن يحدد طبيعتها لتحسين معيشة الصيدلي إضافة إلى إحداث معمل الدواء الخاص بالنقابة والذي سيكون له دور كبير في إنتاج الأدوية وتسويقها إلى جانب تحسين معيشة الصيادلة.

وأشار الحسن إلى مؤتمر صيادلة العرب الذي عقد مكتبه التنفيذي أخيراً في دمشق، مؤكداً أنه مؤتمر ناجح بامتياز وخصوصاً أنهم اطلعوا على الأمور على أرض الواقع بعد الصورة الخاطئة التي وصلتهم، ومضيفاً: كان بعضهم يظن أن الحياة متوقفة في سورية إلا أنه تفاجأ بالواقع بعدما زار البلاد.

وأكد الحسن أن الهدف الرئيسي من الاجتماع هو لإيصال هذه الرسالة إضافة إلى الخروج بالعديد من التوصيات منها إحداث البورد العربي والأكاديمية العربية الصيدلانية والتي تهدف إلى التدريب الصيدلاني المستمر ومقرها القاهرة.

وفيما يتعلق بشركة النفقات الطبية التابعة للنقابات الطبية أكد الحسن أن الشركة أصبحت رابحة العام الحالي نتيجة زيادة عدد المؤمنين المنتسبين إليها، لافتاً إلى أنه لها دور إيجابي في موضوع التأمين ولا سيما أنها تتبع مباشرة إلى النقابات الطبية.

وكان اتحاد صيادلة العرب عقد اجتماعا هو الأول من نوعه في سورية رغم الضغوطات الكبيرة التي تعرض لها أعضاؤه بحسب تصريحات رئيسه محي الدين عبيد إلا أنه أصر على عقد مكتبه التنفيذي بدمشق كرسالة على أن الاتحاد هو لجميع الدول العربية.

وكان عبيد صرح لـ«الوطن» أنه سيكون هناك تعاون بين الجامعات السورية والمصرية على المستوى الأكاديمي والتدريب مؤكدا أن معامل مصر والتي بلغ عددها ١٥٠ مفتوحة للصيادلة السوريين لتدريبهم إضافة إلى وجود ٣٠٠ صيدلي سوري مقيمين في مصر.

> صرف ٧٢ مليون ليرة لتعويض الصيادلة

> ٢٥ ألفاً راتب الصيدلي التقاعدي بعد رفعه ٣ مرات

مدير فرع مطاحن اللاذقية لـ«الوطن»:

نعاني من فائض النخالة

عبير سمير محمود

بيّن مدير فرع المطاحن في اللاذقية عبدو شعباني أن نسب التنفيذ في الفرع خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت ١١٢ بالمئة، موضحاً أن الإنتاج المخطط كان في الربع الأول ٥٢٤٢٠ طناً في حين أن الإنتاج المنفذ تجاوز ٥٨٦٩٧ طناً، كما بلغت نسبة الإنتاج المنفذ خلال الربع الثاني ٥٠٣٩٣ طناً متجاوزة الإنتاج المخطط وهو ٤٥٤١٠ أطنان.

وأضاف شعباني في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن نسب التنفيذ بحد أدنى ١١٠ بالمئة وتصل في بعض الأحيان لـ١١٥ بالمئة لتبقى جيدة على مدار العام، والإنتاج اليومي للفرع يبلغ ٧٠٠ طن من القمح، موزعة على مطاحن المحافظة اللاذقية الثلاث (الاسحل ٢٢٠ طناً، جبلة ٤٢٥ طناً، اللاذقية بين ٦٠ – ٧٠ طناً)، ما ينتج عنه نحو ٥٦٠ طناً من الطحين يتم توزيعها على مخابز المحافظة في المدينة والريف، لافتاً إلى أن الكميات الفائضة عن حاجة المحافظة تتفاوت كمياتها ما بين ١٠٠ – ١٥٠ طناً يتم وضع بعضها كمخزون إستراتيجي على حين يتم توزيع الباقي إلى محافظات طرطوس أو حماة لأتمين أي نقص فيها حسب الحاجة.

وأشار مدير المطاحن إلى معاناة الفرع من فائض مادة النخالة، مبيناً أن للقمح ناتجين هما الطحين والنخالة، والمطاحن غير مؤهلة لاستيعاب كميات النخالة الفائضة وهي بمعدل ١٤٠ طناً يومياً، ما جعل الكميات المتراكمة تتجاوز ٣ آلاف طن الأمر الذي يعيق عمل المطاحن، منوهاً أن الإجراءات الإسعافية التي وجّه بها محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم مؤخراً بشأن تصريف مادة النخالة أنقذت المطاحن من التوقف عن العمل.

وتابع شعباني: الكميات الفائضة من النخالة تشكل عبئاً حقيقياً على الفرع حيث تقع مسؤولية تصريفها على مؤسسة الأعلاف التي بدورها تقف عاجزة أمام الكميات الناتجة يومياً، ما جعل المحافظ يتدخل عبر توجيه بإرسال أسطول سيارات تابع لمؤسسة العمران لاستجرار كميات كبيرة منها حتى تتمكن المطاحن من الاستمرارية في العمل.

وحذر مدير مطاحن اللاذقية من مضار تراكم فائض النخالة التي كما ذكر تشكل مصدراً للإصابة بالحشرات، مطالباً الجهات المعنية بتذليل العقبات وإيجاد حل دائم لتصريف المادة بشكل مستمر وطبيعي من دون أي عوائق.

من جهة ثانية أكد شعباني أن الوضع الفني للمطاحن جيد باستثناء مطحنة اللاذقية التي تحتاج إلى تحسين وإعادة تأهيل كونها قديمة ويزيد عمرها على ٥٠ سنة، مشيراً إلى أن الأمور عموماً جيدة وجميع مستلزمات العمل مؤمنة.

محافظ الحسكة يحيل مدير المالية إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية

الحسكة- دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى أن تسديد الالتزامات المالية المترتبة على القطاعين العام والخاص في خزينة الدولة يعتبر اليوم حالة ضرورة وطنية في ظل هذه الظروف الراهنة.

ودعا المحافظ خلال الاجتماع بالمعنيين والكوادر التخصصية العاملة في القطاع المالي بمؤسسات الدولة بالمحافظة، إلى محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، مشيراً إلى التقصير الحاصل من طرف مديرية المالية في مسألة تحصيل الضرائب المالية المترتبة على النقابات والمؤسسات الإدارية، كاشفاً عن إحالة مدير المالية إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية فيما يتعلق بمسألة التقصير الحاصل!!

وأشار نقيب الصيادلة الدكتور إسماعيل عبد العزيز حسين إلى الخلل في تقصير العاملين بالمالية تجاه تغاضيهم عن اقتطاع الرسوم المالية المترتبة على الصيادلة والمهندسين والمحامين من الصناديق التعاونية المشتركة أثناء توثيق العقود والتراخيص المرتبطة بالصيدلاني، داعياً إلى ترقين قيود وإلغاء عقود الصيادلة غير الملتزمين بتسديد التزاماتهم المالية.

وبين مدير مالية الحسكة حنا العبي أن هناك مشكلة لا تزال مرتبطة بعملية التصنيف العام للعقارات، ما أدى إلى التهرب الضريبي وعدم تحقيق العدالة بين المكلفين، لافتاً إلى عدم القدرة على جباية الأموال المترتبة على العقارات الواقعة خارج المربع الأمني.

وبين نقيب المحامين عبد العزيز جاويش أنه تم الاتفاق مع المالية على دفع مبلغ ١٠ ملايين ونصف المليون ليرة، وهي المستحقات المالية المترتبة على نقابة المحامين خلال السنوات الثلاث الماضية، وسيتم دفع المستحقات المالية الأخرى منذ عام ٢٠١١.

وقال مدير فرع المصرف التجاري السوري صدام حسين الهيجل إننا نقوم اليوم بتخديم العاملين من أبناء محافظات الرقة ودير الزور ومدينتي الميادين والقامشلي إضافة إلى مدينة الحسكة في المصرف، وهناك صعوبات قاهرة تعترض سير العمل نتيجة الضغط وعدم وجود التقنيات اللازمة والكافية للعمل، ومع ذلك فنحن نقوم بتسليم كتلة رواتب العاملين المتقاعدين البالغة نحو ٢٥٠ مليون ليرة اليوم في مقر عمل المصرف بمدينة الحسكة.

طلاب «درعا والقنيطرة» يطالبون بتوطينهم أو استمرار استضافتهم بدمشق

عريضة لـ٣١٧ طالباً تناشد بتعديل قرار عودتهم.. والخطيب لـ«الوطن»: سنبحث الموضوع مع التعليم العالي

فادي بك الشريف

أثار قرار مجلس التعليم العالي المتضمن عودة طلاب فروع جامعة دمشق (درعا والقنيطرة) إلى محافظاتهم الأساسية حالات استياء كبيرة من الطلاب لعدم إمكانهم متابعة استضافتهم وتوطينهم في الجامعات التي كانت تستضيفهم من قبل، مطالبين بإعادتهم إلى الجامعات التي يتوافر فيها الأمان والحياة الجامعية بشكل منتظم ويتوافر لهم سبل الحياة الجامعية بشكل أفضل كتأمين السكن الجامعي والعديد من الخدمات الجامعية التي تفتقدها فروع الجامعة في درعا والقنيطرة، مع المطالبة بتوطينهم بهذه الجامعات وتسهيل إجراءات التوطين والنقل.

وفي السياق وقع ٣١٧ طالباً وطالبة من المحافظات الجنوبية والمداومين في جامعة دمشق على عريضة قدموها للاتحاد الوطني لطلبة سورية وفرع الحزب في الجامعة وإلى مجلسي الشعب والوزراء، (حصلت «الوطن» على نسخة منها) ناشدوا فيها الجهات المعنية بإنصافهم.

وقال الطلاب: نطالب بتقدير وضعنا في ظل الظروف السائدة في محافظة القنيطرة ودرعا وما تتعرض له من اعتداءات إرهابية متكررة على محيط الجامعة، ولعدم توافر السكن الطلابي في نفس المنطقة، وباعتبارنا طلبة قدامى داومنا سنتين وأكثر في الجامعة الأم جامعة دمشق، علما أننا الأغلبية العظمى من سكان مدينة دمشق والمحافظات أخرى، مع الأخذ بالحسبان أن الدوام الشرطي مسموح به من سبع سنوات.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه مجلس التعليم العالي أن الأوضاع والظروف تحسنت ولا سبب لبقاء الطلاب في جامعة دمشق، فيأمل الطلاب إعادة النظر في الموضوع والبقاء في جامعة دمشق مع أساتذتهم، علماً بأن الدوام بدأ في جامعة دمشق وإلى الآن لم يسجل الطلاب. وأضاف الطلاب: منذ ٧ سنوات وهناك قرار باستضافتنا، والآن فكرت وزارة التعليم العالي بإلغاء الاستضافة بعد كل هذا الوقت والدراسة عبر السنوات الأولى في جامعة دمشق، لنحرم من وعود التوطين وبقائنا في دمشق طول فترة دراستنا، علماً أن كثيراً من الطلاب في مرحلة الاختصاص ولا يعلمون وضعهم.

وطالب الطلاب بتعديل القرار بإعادة طلاب درعا والقنيطرة إلى جامعاتهم (المستجدين والقدامى) وتحويله إلى المستجدين فقط لأن جميع القدامى قاموا بالتسجيل في القنيطرة ودرعا على مبدأ عدم زعزعة النية في اتخاذ الاختصاص الأمثل لهم، كما طالبوا باستضافتهم أو توطينهم مثل جامعة حلب والفرات، وخاصة في ظل التأثيرات السلبية التي سيلحقها قرار مجلس التعليم بهم، وصعوبة تأمين السكن والمواصلات ومختلف الخدمات.

وفي السياق، حاولت الوطن التواصل حول هذا الموضوع مع المعنيين بهذا الملف في وزارة التعليم العالي إلا أنه تعذر الأمر والاتصال مع معاون الوزير للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب، لذلك نضع هذه الشكاوى والمطالبات برسم مجلس التعليم العالي بغية التوصل إلى حلول تأخذ بالحسبان تأثير عودة الطلاب إلى درعا والقنيطرة رغم التحسن الكبير الذي نشهده.

بينما أكد عضو لجنة الإرشاد والتوجيه في مجلس الشعب الدكتور سمير الخطيب في تصريح لـ«الوطن» أنه ستتم متابعة الموضوع باهتمام كبير مع وزارة التعليم العالي لبحث إمكانية معالجة الموضوع بما ينصف الطلاب أسوة بباقي الطلاب ممن تم توطينهم في الجامعات المستضافين فيها.